تطور الادخار الحكومي في الجزائر

أ / عدوان رشيـــد جامعة الحاج لخضر، باتنة

د / مولحسان أيات الله جامعة الحاج لخضر، باتنة

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بالادخار الحكومي في الجزائر عن طريق تحليل كل من العوامل المؤثرة فيه خاصة الجباية البترولية التي تعتبر المصدر الأساسي لتكوينه كما تتطرق إلى سياسات وأساليب تعبئته ولقد تم فيها اســـتخدام معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين الادخار الحكومي والجباية البترولية، كما تم قياس درجة الاقتران بينهما باستخدام معامل التحديد.

مقدمة:

يتمثل الادخار بصفة عامة في ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما يتم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل، أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا، بمعنى آخر فإن الادخار هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لم يستهلك ويوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات.

مما سبق يمكن تعريف الادخار الحكومي بأنه جزء من الميزانية العامة للدولة والذي ينتج عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية. أي مجموع مدا خيل الدولة ناقص النفقات الاستهلاكية.

ويتوقف الادخار الحكومي في أي دولة على كل من مدا خيلها وعلى نفقاتها الجارية.

وبناءا على ما سبق فإن الادخار الحكومي في الجزائر يعني مجموع الإيرادات العامة – ميزانية التسيير، لأن النفقات في الجزائر تقسم إلى نفقات التسيير والتي تتمثل في النفقات الجارية أي العادية والتي تتكرر في الميزانية العامة للدولة، أي النفقات الاستهلاكية ونفقات التجهيز، ولتحليل الادخار الحكومي يستدعى الأمر تحليل كل من الإيرادات العامة والنفقات الخاصة لميزانية التسيير باعتبار هما العاملين المحددين للادخار الحكومي.

أولا: تحليل الميزانية العامة.

تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا، بمعنى آخر أن الميزانية هي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها وذلك من أجل تحقيق السياسة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها.[1]

ومن خلال تحليلنا الميزانية العامة في للجزائر بعد الإ صلاحات الاقتصادية سوف نحدد مدى تحقيق الإنجازات في التوازنات الاقتصادية الكلية. وكذلك تحديد الو سائل المالية التي تملكها الدولة من عائدات ونفقات دون التطرق إلى الـ سيا سة الاجتماعية الجديدة التي بدأت بوادرها[2] تظهر، لأن مجال البحث يقتصر على الجانب المالي وكيفية تحققه دون اللجوء إلى تحليل مكانة الميزانية العامة للدولة في السياسة الجديدة لإنعاش النمو.

والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة والنفقات خلال فترة 1999 إلى غاية 2004.

جدول رقم 01(*) تطـــور الميزانيـــة العامـــة

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنـــة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع الإيرادات	950.5	1578.161	1505.526	1576.684	1517.673	1618.4
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.846	1199.42	1055.3
نفقات التجهيز	187	321.9	357.4	452.8	553.649	720
مجموع النفقات	961.7	1178.1	1321	1550.646	1752.069	1775.3

المصـــــــدر: الإحصائيات حتى سنة 2001، الدليل الإحصائي الجزائري، الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2003، العدد 20، ص. 345.

سنة 2002، 2003 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم مشروع تقرر حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، ص. 111-112.

سنة 2004 المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، ص. 27.

أ- الإيرادات:

من خلال الجدول يتضـــح أن الإيرادات العامة ارتفعت من 950.5 مليار دولار جزائري سنة 1999 إلى 1578.1 مليار د.ج سنة 2000 أي بمقدار 627.6 مليار دينار جزائري وهذه الزيادة تمثل 66% من إيرادات سنة 99 لكن بعد سنة 2000 نجد أن هناك نوع من الا ستقرار في مجموع الإيرادات العامة وذلك إلى غاية سنة 2004 حيث بلغت الإيرادات

العامة في هذه الســـنة إلى 1618.4 مليار دينار جزائري بمعنى أن زيادة الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2004 لم يتعد 40.239 مليار دينار جزائري ويعود السبب في زيادة الإيرادات العامة خلال فترة 2000 إلى أسعار المحروقات ذلك ما انعكس كذلك على الصادرات مما مكن من تحقيق فائض في الحساب الجاري قدره 11% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2000[3].

لقد بلغ معدل ســـعر البرميل من النفط خلال ســـنة 2000 إلى 30 دولار بينما بلغ سعره في سنة 1999 إلى 18 دولار وقبل ذلك لم يتعد هذا السعر 12 دولار ذلك أدى إلى ظهور عجز في سنة 98 يقدر بـــ 3.6% من الناتج الداخلي الإجمالي لينخفض في سنة 1999 إلى 0.4%، بسبب زيادة الإيرادات الجبائية وبالتالي ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية حيث ارتفعت من 49% من مجموع الإيرادات العامة من ســـنة 98 إلى 59% من ســـنة 1999. وقدرت نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير نسبة 58% في نفس السنة.

ونتيجة لتذبذب الإيرادات العامة بسبب التغيرات التي مست أسعار البترول (أنظر الملحق رقم 04)، وبالتالي تغيرات الجباية البترولية، تم إنشاء صندوق لضبط الإيرادات[4]، وذلك من أجل مواجهة تقلبات مدا خيل الجباية البترولية والتي تمثل القســـط الأكبر من موارد الميزانية العامة.

ويبين في هذا الصندوق زيادة القيم الجبائية الناجمة عن ارتفاع مستوى أسعار المحروقات أكثر من تقديرات قانون المالية وكذا جميع المداخيل ذات الصلة بتسيير هذا الصندوق وهذا في جانب المداخيل. أما في الجانب المقابل أي جانب النفقات، فيتضـــمن ضـــبط النفقات وتوازن الميزانية عن طريق قانون المالية السنوي، وكذا تقليص الديون العمومية. وبصفة عامة فإن التطور الاقتصادي والمالي خلال الفترة 1999-2000 تميز بالأتي:

- نمو ضعيف.

- تبعية كبيرة لأسعار البترول.
- نمو خارج المحروقات غير كاف للحفاظ على التوازنات الاقتصادية.

أما في سنة 2001 نجد أن الإيرادات العامة قد شهدت انخفاض عن سنة 2000، وذلك بسبب ترجع أسعار البترول خلال السداسي الثاني لسنة 2001، حيث قدر معدل سعر البرميل بـــــ 22.4 دولار مقابل 26.4 دولار خلال السداسي الأول من نفس السنة وبالتالي قدر المعدل للبرميل الواحد سنة 2001 بـــــ 24.8 دولار مقابل 30 دولار للبرميل سنة 2000.

ويضاف إلى ذلك أن سعر البترول خلال الثلاثي الأخير من سنة 2001 قد قدر بأقل من 20 دولار.

أما سنة 2002 فسجلت الإيرادات زيادة طفيفة وذلك بسبب انخفاض الجباية البترولية المقدرة بـ ـــ 2.2% مقارنة مع سنة 2001 ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات رغم أن الإيرادات العادية عرفت زيادة قدرها 10.2% مقارنة لـ سنة 2001، حيث قدرت الإيرادات العادية المحصلة سنة 2002 مبلغ 489.9 مليار دينار مقابل 444.5 مليار دينار سنة 2001، أما في مجال المحروقات فإن الدراسة الخاصة بالصادرات تظهر أن التغيرات في الحجم خلال سنتي 2001 و2002 قدرت بـــ 3% بينما الأسعار فبلغت 5.7%.

وكذلك سنة 2003 شهدت انخفاضا في العائدات المالية بمقدار 59.011 مليار د.ج بالمقارنة مع سنة 2002، ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع منتوج الجباية البترولية في قيمته بما يقارب 80.84 مليار د.ج، ذلك رغم ارتفاع الموارد العادية المتمثلة أســـاســـا في العائدات الجبائية بنســـبة 3.20% نتيجة ارتفاع الضـــرائب الجمركية الذي نتج عن التغير في هيكل الواردات، وكذلك ارتفاع الرسم على القيمة المضافة أما فيما يتعلق بإيرادات سنة 2004 فقد

شهدت تطورا وذلك بسبب تحسن سعر البترول حيث قدر سعره بـ ـــ 38.6 دولارا للبرميل في سنة 2004.[5]

وكل ما يمكن ملاحظته في مجال الإيرادات العامة خلال هذه الفترة هو إنشاء صندوق ضـــبط الإيرادات حيث قدرت الأموال الجاهزة في نهاية 2004 بمبلغ 320 مليار دينار جزائري،[6] خصص جزءا منها لتسديد المديونية العمومية وقدر هذا الجزء من 170 إلى 200 مليار دينار جزائري. كما ينص القانون كذلك على إمكانية اســـتعمال محتمل لإيرادات هذا الصـــندوق في الدخل لنقص قيمة الجباية البترولية تحت الســـعر المرجع للبرميل، إلى جانب هذه الوظيفة المالية يقوم صندوق ضبط الإيرادات أيضا بدورا ستراتيجي للتخفيف من النفقات الخارجية، مما مكن في هذه المرحلة من التحكم نسبيا في التضخم، لأن تحويل الإيرادات المجمدة في هذا الصندوق والناتجة من المداخيل البترولية، يترتب عنها إنشاء كتلة نقدية جديدة، وبالتالي زيادة الطلب، مما يعني خلق انعكاسات على التوازن النقدي، أي ظهور التضخم، كما مكن هذا الصندوق من تقليل الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال خلق نوع من الانتظام النسبي لنفقات الميزانية، حيث كان في السابق أي قبل إنشائه تذبذب في النفقات العامة حسب المداخيل البترولية مما أدى أحيانا إلى خلق استثمارات تفوق قدرات المؤسسات.

إلى جانب ذلك شهدت الجزائر من خلال قانون المالية لسنة 2005 سياسات تحدد المحاور الكبرى للميزانية خلال السنوات الخمسة المقبلة أي إلى غاية سنة 2009، وذلك للمرة الأولى تم إيجاد رؤية بالنسبة للإيرادات وكذلك للنفقات بشقيها، حيث تهدف هذه السياسة بصفة عامة إلى تخفيض نسبة عجز الميزانية العامة خارج المحروقات، حيث حدد الهدف بتخفيض هذه النسبة من 31% إلى 23% خلال خمس سنوات، بمعنى آخر تقليل الاعتماد على الجباية البترولية وزيادة دور الجباية العادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تغطي حتى كتلة الأجور لميزانية التسيير.

ب- النفقات:

ما يمكن ملاحظته على النفقات إلى غاية سنة 2000 هو أن سياسة التقشف وفرض القيود على الاعتمادات والمداخيل والاستهلاك لم تشجع الإنعاش الاقتصادي. وبصفة عامة فقد انخفضـــت نفقات الدولة الجارية وكذلك نفقات التجهيزات إلى إجمالي الناتج الداخلي، وذلك بسبب انخفاض الأجور الحقيقية في الوظيف العمومي نتيجة تراجع نفقات المستخدمين إلى إجمالي الناتج الداخلي، وكذلك انخفاض الدعم للمواد الأساسية إلى جانب انخفاض تحويلات صندوق التطهير، أما فيما يتعلق بميزانية التجهيز فقد شـــهدت هي الأخرى انخفاض نتيجة لقلة الاستثمارات.

أما في سنة 2001 فقد شهدت النفقات الإجمالية ارتفاع يقدر بـــــ 142.9 مليار دينار وتعود هذه الزيادات إلى ارتفاع نفقات التجهيز وإلى دفع فوائد المديونية بزيادة 80 مليار د.ج مقارنة لسنة 2000. كما شهدت كذلك كل من السنوات الأخرى زيادة في النفقات العامة، لكن هذه الزيادة كانت محدودة في سنة 2004 بينما كانت في سنة 2003 زيادة معتبرة تفوق 22% في نهاية 2003. بالمقارنة مع سنة 2002 وذلك في مجال نفقات الاستثمار نتيجة لارتفاع قيمة التحويلات الجارية إلى جانب ارتفاع الإعانات المقدمة.

وبصفة عامة لقد تعززت النتائج الايجابية خلال سنة 2004 حيث حققت الإيرادات العامة زيادة هامة نتيجة لزيادة الطلب على البترول والغاز وارتفاع سعر البترول خاصة خلال السداسي الثاني من سنة 2004 والملاحظات المباشرة من الجدول ابتداء من سنة 2000 تتمثل في:

- في كل السنوات نجد أن مجموع الإيرادات يفوق مجموع نفقات التسيير.
- الإيرادات العامة تفوق مجموع النفقات أي نفقات التسيير والتجهيز، ما عدا في سنتي 2003

و2004، أي أن هناك عجز في الميزانية العامة لكن هذا العجز خارج صندوق ضبط الإيرادات مما يعني أنه في الواقع كان هناك فائض، حيث قدر ر صيد صندوق ضبط الإيرادات في هذه الـ سنة 568.4 مليار دينار جزائري، كما أن العجز المقدر في سنة 2004 يبلغ 268 مليار دينار جزائري كان خارج صندوق ضبط الإيرادات، ولقد بلغ هذا الر صيد 4% من الناتج الداخلي الخام، كما أن الإيرادات قدرت على أ ساس سعر مرجعي للبرميل من البترول بـــ 19 دولار مما جعل الجباية البترولية تبلغ 862.2 مليار د.ج فقط بينما بلغ معدل ســـعر البترول في سنة 2004 إلى 38.6 دولار للبرميل أي أكثر من ضعف السعر المرجعي.

- سبب ارتفاع الإيرادات العامة يعود أ صلا إلى زيادة أ سعار البترول مما أدى إلى تزايد المداخيل البترولية، مما تجسد في زيادة معتبرة لاحتياطيات الصرف. لكن في الواقع أن الارتفاع المستمر للبترول من الناحية النظرية ليس في صالح الجزائر. بسبب الارتفاع الذي قد تشهده المنتوجات المستوردة على المدى المتوسط. (7)

ثانيا: تطور الادخار الحكومي.

يعتبر الادخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة التي لعبت دورا بارزا في تمويل التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية الا ستثمارات الوطنية رغم ضخامتها، وبصفة عامة نجد أن معدل نمو الادخار الحكومي أكبر من معدل نمو النفقات العامة.

لا يعني ذلك أن الميزانية العامة في الجزائر لم تـ شهد عجزا ماليا، بل في بعض الـ سنوات حققت الميزانية العامة عجزا و لم تحقق فائضـــا، هذا ما يدفعنا إلى التفرقة بين فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصـــد بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيق صد به كما سبق الذكر الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية فقط وبالتالي فإن تحقق الادخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة. ولدراسة الادخار الحكومي في الألفية الثالثة أي بعد الإ صلاحات الاقتـ صادية سوف نتبع ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 02 تطـــور الادخـــار الحكومـــي

الوحدة: مليار د.ج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة	950.5	1578.161	1505.526	1576.684	1517.673	1618.4
الجباية البترولية	560.121	1173.237	956.389	916.4	836.06	862.2
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.846	1199.42	1055.3
الادخـــــــار الحكومي	175.8	721.961	541.921	478.838	318.253	563.1

المصدر: الإيرادات العامة ونفقات التسيير من جدول رقم 28، جدول سابق، أما بالنسبة للجباية البترولية نفس مصدر الجدول السابق,

يلاحظ من الجدول بأن هناك ادخار حكومي خلال الفترة الممتدة من 99 إلى 2004، بمعنى أن في كل الـ سنوات كانت الإيرادات العامة تفوق نفقات التـ سيير. رغم أن الميزانية العامة خلال هذه الفترة لم تحقق في كل السنوات فائض، حيث نجد أن هناك عجز في كل من السنوات 1999، 2003، 2004، حيث بلغت النفقات العامة على التوالي 9961.7 مليار دينار جزائري 1752.691 مليار دينار جزائري، 1775.3 مليار دينار جزائري. ويعود سبب هذا العجز إلى ارتفاع نفقات التســـيير خلال هذه الســـنوات، لكن رغم ذلك فإن الميزانية العامة قد حققت مدخرات مهمة، حيث مثلت هذه المدخرات نســـبة مهمة في كل من ميزانية التســـيير والتجهيز، فبالـ نسبة لميزانية التـ سيير مثلت المدخرات نـ سبة 22.6% من ميزانية التـ سيير في سنة 1999 لترتفع هذه النســـبة في ســـنة 2000 إلى أكثر من 84%، بمعنى أن الادخار الحكومي

مكن من تغطية 84% من نفقات التسيير، أما في سنة 2004 فبلغت نسبة تغطية الادخار الحكومي لنفقات التسيير 53.3%.

وباعتبار الادخارات بصفة عامة توجه إلى الاستثمار ذلك ما يستدعي دراسة أهميتها إلى الاستثمار، أي نسبة تغطية الادخار الحكومي لميزانية التجهيز. ففي سنة 1999 رغم أن الميزانية العامة قد حققت عجزا في تلك السنة، إلا أن نسبة الادخار الحكومي إلى ميزانية التجهيز قد بلغت 94% وبلغت هذه النسبة إلى أكثر من 224% في سنة 2000 ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض ميزانية التجهيز لسنة 2000 وإلى النمو الكبير الذي شهدته الإيرادات العامة، وبالتالي الادخار الحكومي، والذي تضاعف أكثر من 4 مرات، بينما نفقات التجهيز لم ترتفع سوى بـ 1.7% خلال هذه السنة.

كما فاق الادخار الحكومي ميزانية التجهيز في سنة 2001 و2002، أما في سنة 2004 فبلغت تغطية المدخرات الحكومية لميزانية التجهيز بنسبة 78.2%.

وأهمية الادخار الحكومي تعود إلى الجباية البترولية، هذه الأخيرة لعبت دورا مهما في تطوره، حيث نجد أن قيمة الجباية البترولية في كل السنوات تفوق قيمة المدخرات الحكومية، حيث بلغت في سنة 2003 أكثر من 260% أي أن الجباية البترولية بلغت أكثر من 2.6 مرة المدخرات الحكومية، ذلك ما يوضح العلاقات السببية بين الجباية البترولية والادخار الحكومي، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين كل من الجباية البترولية والادخار الحكومي وهذا بديهي لا يستدعي البحث في نوع هذه العلاقة وشكلها، لكن وجود هذه العلاقة تستدعي منا دراسة قوة هذه العلاقة، وسوف نحاول تحديد التأثير للتغير في قيم الادخار الحكومي باعتباره متغير تابع لتغير الجباية البترولية، ونحاول استخدام معامل الارتباط، أي قياس قوة العلاقة بين الادخار الحكومي والجباية البترولية، ومادامت فترة دراستنا محدودة. فسوف نلجأ إلى طريقة المسح الشامل بمعنى أننا

نورد المعلومات الكلية للمتغيرين أي كل من الادخار الحكومي والجباية البترولية دون اللجوء إلى أسلوب العينات. والمعطيات الخاصة بالادخار الحكومي والجباية البترولية معطاة في الجدول التالي:

جدول رقم 03

تقديـــر معامـــل الارتبـــاط

x	y	$x-\bar{x}=X$	$y-\bar{y}=Y$	XY	X^2	Y^2
5.6	1.8	-3.25	-2.86	9.295	10.56	**8.18**
11.7	7.2	2.85	2.54	7.239	8.12	**6.45**
9.6	5.4	0.75	0.74	0.555	0.56	**0.55**
9.2	4.8	+0.35	0.14	0.049	0.12	**0.02**
8.4	3.2	-0.45	-0.46	0.657	0.2	**2.13**
8.6	5.6	-0.25	-0.94	0.235	0.06	**0.88**
53.1	28	0	0	19.62	19.62	**18.21**

لإيجاد معامل الارتباط والذي نرمز له بالرمز[8] Py_x

من الجدول يكون كالأتي:

التباين المشترك = $6_y x = 3.512 = \frac{17.56}{5}$

تباين n = $6_x = 1.98 = \sqrt{\frac{19.62}{5}}$

تباين y = $6_y = 1.9 = \sqrt{\frac{18.21}{5}}$

يكون معامل الارتباط = $Py_x = \frac{3.512}{1.98 \times 1.9} = 0.93$

نلاحظ من خلال معامل الارتباط، وجود علاقة قوية بين كل من الادخار الحكومي والجباية البترولية، لأنه قريبا جدا من 1، ذلك رغم وجود كل من الجباية العادية ونفقات التسيير تؤثر على الادخار الحكومي، إلا أن أهمية الجباية البترولية في التأثير على الادخار الحكومي تبقى قوية جدا ولتحديد درجة الاقتران بين كل من الجباية البترولية وتحديدها نلجأ إلى معامل التحديد r^2 والذي يساوي $(pyn)^2$ وبالنسبة لمعامل التحديد بين الجباية البترولية والادخار الحكومي. $r^2= 0.86$ وإحصائيا معامل التحديد هو النسبة بين التغير الإجمالي في المتغير التابع (الادخار الحكومي) والذي يفسره أو بمعنى آخر ينتج من التغير المستقل (الجباية البترولية). فالادخار الحكومي يتأثر بكل من الجباية البترولية والجباية العادية. وبقية الإيرادات غير الجبائية، إلى جانب ميزانية التسيير، فكل هذه العوامل تؤثر على الادخار الحكومي وبالتالي فإن أي زيادة أو نقصان فيها تؤثر إيجابا و سلبا على الادخار الحكومي، لكن درجة تأثيرها على الادخار الحكومي تختلف حسب العلاقة بينما ذلك ما يوضحه معامل التحديد $r^2=0.86$ أي 86% من التغيرات التي تحدث في الادخار الحكومي الجزائري ناتجة من الجباية البترولية والمعادلة التالية توضح ذلك أكثر.

التغير في الادخار الحكومي = التغير في الجباية البترولية + التغير في باقي العوامل السابقة الذكر، وما دام معامل التحديد بين الجباية البترولية والادخار الحكومي = 86% ذلك يعني أن 14% فقط من التغيرات في الادخار الحكومي تكون غير مفسرة من الجباية البترولية أي غير ناتجة منها.

ثالثا: سياسة تعبئة الادخار الحكومي.

لقد حظيت السياسات المالية وأساليبها بأهمية كبيرة في الفترة الحالية، ذلك نتيجة للآثار الناجمة عنها، سواء كانت هذه الآثار مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها، إلى جانب الاحتياجات التمويلية المتزايدة للدول خا صة النامية، وتظهر ال سيا سات المالية وأهدافها من خلال الإيرادات العامة والنفقات العامة.

ومن خلال ذلك سوف نحاول تحديد بعض ال سيا سات التي تحقق الهدف الأ سا سي للدول، والمتمثلة في زيادة الادخار الحكومي.

وبـ صفة عامة فإن التوازنات المالية الداخلية في الجزائر عرفت و ضعية م ستقرة وتراكم الادخار العمومي لدى الخزينة العامة، مما يعني ال سماح لتحقيق الإنعاش الاقت صادي والا ستقرار فيه، لكن واقعيا ينبغي التحليل المعمق للعوامل الايجابية التي حققت ذلك، حيث تؤكد الدراسة ال سابقة أن كل ما تحقق لم يكن بـ سبب أداء الاقت صاد الوطني وإنماء يعود إلى ارتفاع أ سعار المحروقات. وعكس ذلك في مجال الجباية العادية التي شهدت تراجع.

ذلك ما يستدعي الاهتمام بـصفة عامة بالإيرادات خا صة منها الجباية العادية بحيث يتم رفع حصيلتها وفي نفس الوقت تقليل تبعية الدولة للجباية البترولية وما ينتج عنها من تبعية خارجية بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العام.

أ- مجال الإيرادات العامة:

في مجال الإيرادات العامة يجب تعبئة الموارد الداخلية للدولة يقت ضي ذلك تو سيع الموارد المتأتية عن الجباية العادية، وذلك عن طريق إصلاح النظام الجبائي واستقراره، حيث نجد أن النظام ال ضريبي الجزائري لم ي شهد ا ستقرار، كما أن القـ سط الأوفر من الإيرادات ال ضريبية يتمثل في

الضـــرائب على الأجور والتي تقطع من المنبع، حيث ترتكز الجباية العادية على الأجور بنســـبة 43% وبنسبة 50% على الاستهلاك إذا أضفنا إلى ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبقة على البترين.

ذلك ما يســـتدعى الاهتمام بوعاء ضـــريبي ثاني والمتمثل في مدا خيل غير الإجراء، ومراجعة الإعفاءات الممنوحة لبعض الفئات خا صة منها القائمة بالأن شطة التجارية. كما يجب جعل النظام الض ريبي يمس الأن شطة الاقت صادية غير الرسمية والتي شهدت تو سعا كبيرا خلال المرحلة الأخيرة. بمعنى آخر يجب توســـيع الوعاء الضـــريبي عن طريق جعل هذا القطاع رسمي. وتجدر الإ شارة بأن الض غط الض ريبي[9] والذي يمثل أحد المؤ شرات المس تخدمة لتقييم الأنظمة الض ريبية يعتبر منخفض مقارنة ببعض الدول ذلك ما يو ضح ضعف الإدارة الض ريبية في توفير الأوعية الضريبية.

كما يتطلب الأمر الق ضاء على التهرب الض ريبي الذي يعتبر من الظواهر المنت شرة في الجزائر، وذلك عن طريق رفع الوعي الض ريبي لدى الأفراد، إلى جانب مراقبة مختلف الن شاطات، مع إ ضافة إعفاء كلي من الض رائب التي تراكمت على المكلفين للس نوات الس ابقة، بمعنى إعطاء ميزة للممولين المتهربين من الض رائب خلال الفترات الس ابقة، بحيث يتم م سح جميع الض رائب الس ابقة والتزامهم بدفع الض رائب الجديدة سنويا مع تطبيق عقوبات صارمة في حالة عدم الدفع لها.

وب صفة عامة فإن تعبئة الموارد العامة يقت ضي مجموعة من الإجراءات منها دعم ورفع الجباية العادية وإعطاء أهمية للثروات الاقتصادية للدولة ويقتضي ذلك

- عصرنة الإدارة الجبائية.
- محاربة النشاطات غير الرسمية.

- محاربة التهرب الجبائي.
- تأمين ممتلكات الدولة وتحديد الخدمات العمومية.

ولعل أحسن مثال يمكن إدراجه في هذا المجال التجربة البرازيلية، حيث قامت بمجموعة من الإصلاحات أواخر التسعينيات في مجال الاقتصاد الكلي من بينها الإصلاح الضريبي مس معظم القطاعات الرئيسية، ذلك ما مكن من تحقيق نمو الناتج الإجمالي إلى 5.2% في سنة 2004، حيث يعتبر هذا المعدل أعلى المعدلات التي تحققت منذ زمن طويل، كما ساعدت هذه الإصلاحات إلى خلق 1.5 مليون فرصة عمل في القطاع الرسمي، كما سجل الحساب الجاري فائضا بلغ 1.9 من الناتج المحلي من بقية السنة مع زيادة في الصادرات تجاوزت 100مليار دولار.(10)

ترشيد الإنفاق العام: لا يعني ترشيد الإنفاق العام تخفيض النفقات العامة لأن تخفيض الإنفاق العام قد تكون له آثار سلبية ووخيمة على الاقتصاد الوطني ككل وعلى المستوى الاجتماعي وكذلك على الجانب المالي في المدى المتوسط والبعيد، بل يقصد بترشيد الإنفاق العام العمل على زيادة فاعلية الإنفاق وذلك بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن، بمعنى آخر فإن ترشيد الإنفاق العام سواء كان ذلك في مجال النفقات الاستهلاكية والاستثمارية هو الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام.

وباعتبار الادخار الحكومي يتأثر بالإنفاق الجاري والمتعلق بمجال الخدمات العامة، فإنه يستلزم على الدولة البحث عن الكيفية اللازمة لترشيد هذا النوع من النفقات، بحيث يتم تحديد أهمية الخدمات الضرورية والتي يتم تمويلها إلى أكبر قدر يمكن من المنفعة الاجتماعية، وللطبقة المعنية بذلك، لأن الواقع يؤكد أن معظم النفقات الاجتماعية لا تصل إلى الفئة التي يراد زيادة دخلها وتعظيم منفعتها، بل في أغلب الأحيان تستفيد منها الطبقة الغنية والتي لها نفوذ للسلطة،

مما يعني عدم خلق توازن اجتماعي في الدولة، وبالتالي لا يتحقق الهدف الاقتصـــادي على المدى البعيد والمتوسط، نتيجة لعدم زيادة الطلب لأن العائد من صرف هذه النفقات لم يتحقق، وبالتالي فإن ترشيد هذه النفقات لا يعني تخفيضها بل يجب اقتصارها على فئة معينة ذات دخل منخفض، وبالتالي على الدولة القيام في هذا المجال بإتباع نظام الأولويات في تخصيص المواد العامة.

وبصفة عامة فإن ترشيد الإنفاق في الجزائر يستدعي:

التحكم في المنافع المتاحة من الإنفاق الحكومي، بحيث يتم توزيع هذه المنافع على الفرد أو الطبقات بناءا على الفئة التي يراد الا ستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة، بحيث يتم تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخول عن طريق الخدمات المقدمة من طرف الدولة، مما يؤدي إلى كون الن صيب الأعظم من منافع الإنفاق الحكومي يعود إلى الطبقات التي ترغب الـ سيا سة المالية من رفع مداخيلها، لأن ذلك ســـوف يؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب، مما يعني إمكانية توفير أوعية ضريبية جديدة سواء كانت هذه الأوعية في المجال الاستهلاكي أي ضرائب غير مباشرة، أو في المجال الاستثماري – ضرائب مباشرة.

وبعبارة أدق يجب على الدولة مواجهة العقبات المالية والمتمثلة في انخفاض عائدات الضريبة العادية عن طريق إصلاح ضريبي يمكن من زيادة الإيرادات العامة، خاصة الضريبية منها، إلى جانب وضع سقف للنفقات العامة، بحيث تتحدد وفق المقدرة المالية للاقت صاد الوطني، مع تر شيد الإنفاق العام، بحيث لا تؤثر على الناحية الاجتماعية عن طريق تو سيع الا ستفادة من النفقات الاجتماعية للطبقة الفقيرة فقط، وتر شيد الرقابة الصارمة على صرف هذه النفقات.

خاتمة واستنتاجات:

ا ستطاعت الجزائر أن تحقق نتائج ايجابية في مجال المدخرات الحكومية خلال الـ سنوات التي تحقق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث مثل الادخار الحكومي مقارنة بنفقات التـ سيير في أغلب الـ سنوات نـ سبة مهمة كما ا ستطاع أن يفوق في بعض الـ سنوات ميزانية التجهيز. وفي الحقيقة فإن أهمية الادخار الحكومي في الجزائر يرجع لدور الجباية البترولية، هذه الأخيرة لعبت دورا أساسيا في تكوينه.

وبصفة عامة فإن الجزائر تعتبر عونا اقتصاديا هاما له القدرة على التمويل، وذلك بفضل إيراداتها وتحسن مدا خيلها، لكن ذلك لا يعني الاستمرار في نفس السياسة المالية الحالية، بل يجب على الدولة التفكير على أساس اقتصاد خارج المحروقات، بحيث يتحقق عجز خارج المحروقات في مـ ستوى يمكن تحمله، بمعنى آخر يجب تخفيض العجز خارج المحروقات بـ صفة تدريجية، في المدى المتوسط، وذلك بالحكم في الإنفاق العام وزيادة المداخيل الجبائية خارج المحروقات.

قائمة الهوامش:

1- هناك تعريفات عديدة للميزانية العامة حيث عرفت بموجب القانون الجزائري في المادة 6 من قانـــــون المالية لسنة 1984.

2- يلاحظ خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2000 أن النفقات الجارية قد انخفضت بنسبة 3.5% من الناتج الإجمالي نتيجة القيود المالية رغم تخ صيص تعوي ضات للعمال الذين فقدوا منا صب عملهم وكذلك الـ شبكة الاجتماعية إلى جانب ذلك إلغاء دعم المواد الاستهلاكية الواسع والمنتجات النفطية.

(*) الإحصائيات الخاصة بسنة 2002 و2003 و2004، تمثل المبالغ المحصلة فعلا وليست المقدرة.

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000،ص.19.

4- تم إنشاء صندوق لضبط الإيرادات بمقتضى نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2000 و سجل في العنوان الخاص "حسابات خاصة للخزينة".

5- حددت مبالغ ميزانية 2004 على أساس سعر مرجعي للبرميل الواحد للبترول يقدر بـــ 19 دولار.

6- قدرت المبالغ في هذا الصندوق في سنة 2000 بمبلغ 232.4 مليار.ج وفي 2001 مبلغ 123 مليار د.ج.

7- رغم أن الجزائر تستورد بالا ورو وتصدر بالدولار إلى جانب جزء من الغاز المصدر بالأورو.

8- د. محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص. 27.

9- المق صود بال ضغط ال ضريبي خارج الجباية البترولية بمعنى الجباية العادية من سوبة إلى النتائج المحلي الخام خارج المحروقات.

10- التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي العدد جويلية 2005، ص. 50.